(تطور المسؤولية القانونية الناشئة عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتقنيات الالكترونية الحديثة).

أ.م.د.محمد شعيب عبد المقصود.

أستاذ مشارك القانون الخاص/ عضو هيئة التدريس كلية الحقوق جامعة حلوان مصر

رئيس قسم القانون بالجامعة الإسلامية الأمريكية.

ملخص بحث بعنوان:

تَمرُّ عملية إنشاء واعداد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتقنيات الالكترونية الحديثة كالروبوتات وما يشبهها بعدة عقود تنظم الحقوق والالتزامات لأطرافها وتحتل هذه العقود أهمية بالغة ليس فقط لتنظيم التزامات الأطراف ولكن للمسؤولية التي ستنشأ تبعا للمنتج التكنولوجي محور التعاقد .

فبالنظر إلى الشركة مصنعة التكنولوجيا أو التقنيات الالكترونية الحديثة نجدها عند التصنيع إما أن تقوم بالتصنيع بناء على عقد مسبق مع شركة طالبة لتصنيع التكنولوجيا (عقد تصنيع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي) وذلك عندما تكون الشركة الطالبة لها مواصفات خاصة في التكنولوجيا أو التقنيات الالكترونية الحديثة حسب مجال عملها الذي يتطلب تكنولوجيا أو روبوت ذو مواصفات خاصة كالروبوتات الطبية والهندسية.

أو أن الشركة تقوم بالتصنيع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل عام لأي مشتري في سوق العمل كالروبوتات التي تستخدم في الاستقبال أو تقديم بعض الأغراض ، ومدي إمكانية منحها الشخصية الاعتبارية.

وقد يكون هناك عقد بيع وفي هذه الحالة يكون هناك (عقد بيع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي) بين الشركة المصنعة والشركة أو الشخص المتعاقد لشراء هذه التكنولوجيا ، ويفترض أن يتضمن العقد أحد البنود التي تنظم مسألة الضمان ضد عيوب الصناعة أو العيوب الخفية والصيانة اللازمة للتقنيات الالكترونية الحديثة (عقد صيانة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي).

ونظراً للطبيعة الخاصة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوتات ؛ فإن تشغيلها يحتاج إلى متخصص في التعامل مع هذه الأجهزة المتطورة (عقد تشغيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي).وكل هذه العقود ينشأ عنها مسؤولية عقدية في نطاق بنود العقد المتفق عليها ، ولكن نظراً لخصوصية هذه العقود فإنها تحتاج إلى إضافة البنود التي تنظم المسؤولية الناشئة عن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بين أطراف العقد و الغير وقد تنشأ المسؤولية بغير عقد كالمسؤولية التقصيرية والتوجه الموضوعي للمسؤولية (المسؤولية الموضوعية) أو عند توافر القصد الجنائي تنشأ المسؤولية الجنائية .

لذلك ينبغي إصدار وتعديل القوانين المنظمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة إذا كان العقد ذو طبيعة دولية.